حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية – العدد (٤٦) ٢٠١٣/٧/٢٢

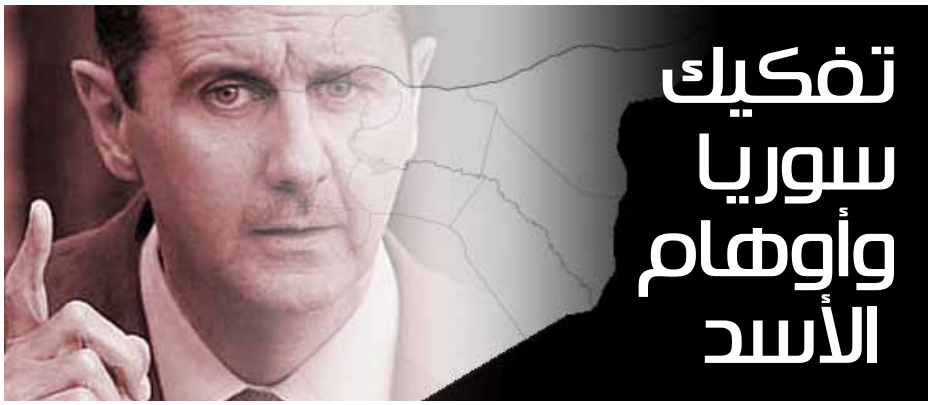

تفكيك سوريا وأوهام الأسد

علي الشيخ منصور

رغم المرواغة في إعلان تشكيل حكومة غرب كردستان، تحت مسمى الحكومة أو حكومة محلية للإدارة الذاتية، أو إدارة مشتركة، فإن كل السياسات والإجراءات المتخذة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي PYD تشير أن هذه الخطوة باتت قاب قوسين أو أدنى للإعلان عنها خلال أقل من ثلاثة أشهر، وأن زعيم الحزب صالح محمد مسلم سيترأس الحكومة العتيدة، مع تشكيلة مقترحة من الأسماء تضم السيد عبد الحميد حاج درويش عن الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي وممثلي حزب اليسار الكردي، حزب يكيتي الكردي، وممثلي مجلس شعب غرب كردستان الذي أشرف PYD على انتخابه، إضافة لشيخ عشيرة طي ممثلا عن الأقلية العربية في مناطق سيادة تلك الحكومة، وربما يكون ممثلاً لمسيحيي تلك المناطق. وتجري التحضيرات حاليا لتنظيم انتخابات برلمانية وفق اقتراح مجلس شعب غرب كردستان، سينبثق عنها تشكيل حكومة محلية لإدارة شؤون المناطق الكردية في سورية، وكذلك العمل على إعداد مشروع لدستور مؤقت سيطرح على الاستفتاء قبل تنظيم تلك الانتخابات البرلمانية، وبعد تشكيل البرلمان سيجري عرضه على البرلمان المنتخب لإقراره.

بداية لم تكن هذه النزعة الانفصالية لحزب الاتحاد الديمقراطي خافية على أحد، وبالتنسيق مع النظام السوري، رغم تورط أطراف من المعارضة السورية بتجاهل ذلك، وبالتالي تسويق سياسات هذا الحزب في إطار من المعارضة السورية كهيئة التنسيق، حيث استقوى بها تارة، وبدعم النظام له تارة أخرى، لتنفيذ سياسات وتكتيكات عسكرية لفرض هيمنته على المنطقة الشمالية الشرقية من سوريا، وعلى أكراد تلك المنطقة قبل باقي مكوناتها الاجتماعية والإثنية. ولعل أحداث عامودا خير دليل ما يزال طازجا في ذاكرة المعارضة الكردية قبل السورية، وهذا يفسر جزئياً موقف المجلس الوطني الكردي من طموحات صالح مسلم الانفصالية، رغم محاولات تدبيجها في إطار من الديمقراطية التي تجمه تارة لمكونات الشعب السوري، وتصبو أخرى لجمع مكونات أكراد المنطقة، مما يبقي الشعب الكردي ساحة لصراعات إقليمية في مواجهة أنظمة تبحث عن مصالها بالمعنى الضيق وليس عن مصالح شعوبها. وربما يكون أسوأها النظام السوري الذي سمح لحزب الاتحاد الديمقراطي أن يسيطر على بعض البلدات والمدن التي انسحب النظام منها، كما سلمه السيطرة على الكثير من الحواجز الأمنية، وحقول النفط أيضاً، متساوقا مع المشروع الانفصالي لصالح مسلم، بإعتباره شكلاً للانتقام من الشعب السوري الذي ثار على سلطته القمعية، ومقدمة لتبرير دولته العلوية فيما لو اضطر لهذا الخيار مستقبلاً، مع أن الشعب السوري الذي طالب برحيل النظام، لن يسامح باقتطاع أي جزء من سوريا، لا في الشمال ولا في الساحل، لكنه وهم يزين طموحات سياسية غير وطنية، ويقدم سكان تلك المناطق طعما لحروب تستهلك كل طاقاتهم باتجاه الموت وبعيدا عن الحياة. وإذا كان التاريخ لا يذكر نيرون إلا بحرقه روما، فإن التاريخ سيذكر الأسد بأنه أسوأ ديكتانور في التاريخ المعاصر، لم يكتف بقتل شعبه وتدمير البلد، بل سعى وما زال لتمزيقها في أكثر من إتجاه، ليحافظ على وهم سلطته البائدة.

هنالك أكثر من مشروع لتفكيك سوريا، وقد يكون المستقبل برأي بعض المحللين سنوات طويلة من الحرب على الطريقة الافغانية وتعميم نموذج الدولة الفاشلة، وقد يكون في الأفق متسع لخيارات أخرى، لكن الأكيد أنه لن يكون أي مستقبل بعد اليوم لهذا النظام، وأشباهه في غرب كردستان.

الافتتاحية

قياس الجماعة على الأفراد في مصر العرب

سامي شيحان

رغم أن تقارير منظمة هيومن رايتس ووتش تشير لأنّ «حرس الحدود العراقي والأردني والتركي يمنع عشرات الآلاف من الأشخاص الذين يحاولون الفرار من سوريا، حيث قامت تلك الدول بإغلاق العديد من المعابر الحدودية تماماً، أو بالسماح لأعداد محدودة فقط من السوريين بالعبور» إلا أن قرار مصر بمنع دخول السوريين إليها بدون فيزا أو تأشيرة دخول مسبقة، كان أكثر صدمة للاجئين السوريين، خاصة وأن مصر كانت تشكل أفضل خيار لهم، وكان الشعب المصري الأكثر تفهما لمأساة السوريين الهاربين من جحيم الموت في سوريا.

وقد لا يكون القرار السياسي هو الأسوأ في هذا الصدد، خاصة في إطار التجييش الإعلامي ضد السوريين، تجييش مليء بعبارات الكراهية والحقد، المشفوعة بدعوات للطرد والقتل، مما يشكل انتهاكا صارخا لحقوق الانسان، ونشاذا في الثقافة العربية لمصر، مع إدراكنا أن القيادة المصرية تملك الكثير من الأدلة على تورط بعض السوريين في أعمال شغب أعقبت إقالة الرئيس مرسي وتشكيل حكومة انتقالية، ولأسباب شتى، إلا أن هؤلاء البعض قلة وأفراداً بين السوريين الذين يعيشون في مصر، وربما يصل تعدادهم لمئات الآلاف من المهجرين القسريين عن ديارهم، ومن الخطأ قياس الجماعة على الفرد أو الكثرة على القلة، فإذا وجد عشرات السوريين ممن تورطو في أعمال الشغب، فلا يحق لأحد أن يعاقب كل السوريين على تلك الأخطاء، ولا يجوز التحريض الاعلامي ضد السوريين الذين جمعتهم مع الشعب المصري أعظم تجربة لوحدة البلدين في التاريخ العربي المعاصر.

ويؤلمنا أكثر كسوريين في هذا الصدد، أن نجد الأحزاب اليسارية والقومية في مصر، أسوة بأشباههم في باقي الدول العربية، ما زالوا مؤيدين لنظام القمع والفساد في سوريا، وما زالوا يروجون معزوفة النظام حول المامنعة والتصدي، غير عابئين بكل الجرائم التي يرتكبها هذا النظام ضد شعبه، وبكل الدمار الذي صنعه في سوريا.

«لست مجرّد رقم»

معتقلو سوريا.. حيوات تنتظر في عتمة الغياب

مهيار الفارس

وّثق «مركز توثيق الانتهاكات في سويا» لاستشهاد ١٧٤٠ معتقلا تحت التعذيب، و٦٤١ شهيدا تم اعتقالهم وإعدامهم ميدانياً، و٤٩٥ شهيدا تم اعتقالهم وتعذيبهم ومن ثم تمّ إعدامهم، و٧٥٣ شهيدا تمّ خطفهم وتعذيبهم حتى الموت.

هذه بضع أرقام عن حيوات، حيوات سوريين اختاروا الموت فداء حلمهم بالحرية والكرامة. إذ في سوريا وكما أوضح النظام السوري بقيادة حافظ الأسد منذ لحظات ولادته الوحشيّة الأولى، في انقلاب الحركة التصحيحية ١٩٧٠، أنّه لا يقبل سوى الموت والتعذيب حتى الموت والاختفاء حتى الموت عقاباً لكل من يملك صوتاً سوى صوت القائد الخالد!! فاعتقل رفاقه في قيادة الحزب زالدولة، ومنهم: نور الدين الأتاسي وصلاح جديد وآخرين حوالي ثلاث وعشرون سنة في سجن «المزة» العسكري. لاحقاً ومع وجود حراك متنوّع القوى السياسية في الشارع السوري منإخوان مسلمن إلى يساريين وقوميين وفصائل البعث ٢٣ شباط وبعث العراق وسواهم، أطلق نظام الأسد حملة تظهير للبلاد، إذ قامت قواته خلالها باعتقال المئات من هذه القوى السياسية، وعاقبتهم بعد سنوات التعذيب والاعتقال التعسّفي بأحكام خيالية، حيث أمضى عبد المجيد زغموط ٣٢ عاماً، وسجن عماد شيحا قرابة ٣٠ عاماً، وفارس مراد فراس مراد ٢٧ عاماً وخرج في حال صحيّة سيئة جداً ، وتطوّل القائمة. دون الحديث عن المختفين حتى اللحظة، هنالك العشرات ممن أشيع عن موتهم تحت التعذيب دون أن يُسلّم جثمانهم إلى ذويهم مثل مضر الجندي وعقل قربان. علماً أنّ قائمة المختفين قسراً في سوريا وهي واحدة من أضخم ملفات الاختفاء القسري في العالم، تعود إلى أيام مجزرة حماه عام ١٩٨٢ حيث تفيد بعض التقديرات بوجود ١٧ ألف مفقود من تلك الأيام. ومن بعض الحالات الخاصة إعتقال كابتن منتخب سوريا في الفروسية عدنان قصار منذ العام ١٩٩٣ وحتى الآن دون محاكمة، وبحسب الأنباء لحديثه عن تفوقه في أحد سباقات الفروسية على باسل حافظ الأسد، الذي اعتادت بربوغاندا النظام السوري تقديمه بصورة الفارس الذهبي في سوريا. استمر هذا الحال إلى أنّ اندلعت الثورة السورية، التي طالبت بالكرامة والحرية من القبضة الأمنية الشرسة والمتغلغة في كل مفصل من مفاصل الحياة اليومية للمواطن السوري، فجابهها النظام السوري بقواته العسكرية وأجهزته الأمنية بكل وحشيّة. من حادثة «حمزة الخطيب» الطفل ذي الثلاثة عشر عاماً الذي تمّ بعد اعتقاله تعذيبه بوحشيّة حتى الموت، و«غياث مطر» أحد ابرز نشطاء الثورة السلميين والذي عرف تعذيباً وحشياً على مدى أربعة أيام قبل أن يُسلّم جثمانه بعد التمثيل به، وتطوّل قوائم المعتقلين في سوريا، المُعذبين حتى الموت، والشهداء دون جثامين، لتبرز أهميّة حملات مثل حملة «لست مجرّد رقم» التي تهتم بالإضاءة على أخبار المعتقلين في السجون السورية يوماً بيوم، بحسب ما يمكن توافره من معلومات شحيحة. تفيد الصفحة على سبيل المثال بمن استشهد تحت التعذيب في أقبية المعتقلات، تحولهم من أرقام إلى أسماء وهويات، السن، البلد، الحالة الاجتماعية وعدد الأولاد، الجهة التي قامت بالاعتقال. تضيف الصفحة أخبار المُخلى سبيلهم، أسماء من ذكر معتقلون خرجوا من الأفرع الأمنية أنهم كانوا معهم لإبلاغ أهاليهم، صور ومعلومات تعرّف بالمعتقل. يحاولون عبر الصورة والكلمة التذكير بهذه الحيوات التي بفضل صوتها، كلمتها لا تزال ثورة الحرية والكرامة مستمرة حتى اللحظة، يحاولون كسر قوّة الرقم الهائل وضبابيته، بإعلاء فردية الحالة، وإضفاء صورة على الاسم. هي محاولة من عشرات تعمل على مقاومة الزمن والذاكرة والألم اليومي، فمعتقلو سوريا ليسوا أرقاماً وليسوا مجهولي الهوية.

تطور مستويات عنف النظام السوري

محمد الكردي

ارتكب نظام الأسد صباح ٢٢/ تموز مجزرةً بحق السكان المدنيين في مدينة أريحا بريف إدلب، مستخدماً سلاح الطيران في عشرات الغارات الجوية المتلاحقة، والتي ألقى خلالها قنابله العنقودية والفوسفورية وبراميله المتفجرة فوق بيوت السكان الآمنين، والتي أودت بحياة ١٨ شخص من الأبرياء بينهم نساء وأطفال. وقبلها بيوم أعلنت تنسيقية بلدة القدموس وريفها أن النظام الغاشم تابع سياسة التطهير الطائفي في قرية البيضا من ريف بانياس، حيث قتل شبيحته وأحرقوا آخر العائلات السنية التي كانت تقطن في هذه القرية المختلطة من سنة ومسيحيين وعلويين، حيث اكتشفت عشر جثث محروقة في غرفة واحدة لثلاث نساء وسبعة أطفال، تم توثيقهم بالاسم المفصل، وهم زوجات وأبناء الشهداء من آخر سكان القرية. والغريب أن العالم اعتاد هذا النمط من المجازر والقتل حتى أنها باتت تمرّ بأقل قدر من ردود الفعل أو حتى التغطية الإعلامية، لدرجة أنها لم تعد تثير قلق السيد بانكيمون الأمين العام للأمم المتحدة. ولا بد أن نلاحظ تطور مستويات القتل خلال عامين ونصف من ثورة الحرية والكرامة التي أعلنها الشعب السوري ضد نظام القمع والفساد، فبعد حوادث متفرقة في الحريقة وسواها كانت تجابه بالاعتقال والتعذيب، بدأ إطلاق النار الحي على المتظاهرين، وارتفعت أعداد القتلى والجرحى يومياً، من الأفراد إلى العشرات فالمئات، حتى غدى الشهداء مجرد أرقام ترد في نشرات الأخبار، أو في الشريط العاجل، لم تعد تتستوقف أحداً، ولم تعد تشير إلى شخصيات أو هويات كان لها حيواتها قبل ساعات من موعد القتل. ومع إصرار السوريين على التظاهر وإسقاط النظام، بدأ عناصر الجيش والأمن والشبيحة باستخدام الأسلحة الثقيلة في مواجهة المتظاهرين، وأحيانا كثيرة في مواجهة المدنيين العزل، بقصد إرعاب الآخرين ودفعهم إلى عدم المشاركة في التظاهر، قصف طوابير الناس المنتظرة أمام الأفران للحصول على ربطة خبز، قصف ودمر المستشفيات التي تعالج الجرحى والمصابين، لم يتوان لحظة واحدة عن استخدام كل الأسلحة الثقيلة، وصولاً إلى الكثير من الأسلحة المحرمة دولياً، كالقنابل العنقودية والغازات السامة والأسلحة الكيماوية، كما كثف من استخدام الطيران الحربي في قصف المدن والأحياء السكنية، بعد أن كان يقتصر في الأشهر الأولى على استخدام طائرات المروحية فقط. وفي لحظة ما بدأ النظام يرتكب مجازر بشعة ذات بعد طائفي، بدأت بمجزرة كرم الزيتون في حمص، واستمرت بمجزرة الحولة، وتتابعت المجازر في كل يوم وفي كل مكان، لم يقتصر القتل على عناصر الأمن وقوات الجيش، بل أدخل شبيحته على خط المجازر، يقومون بقتل الأطفال والنساء ذبحا بالسكاكين أو السواطير، يقومون بإحراق الجثث بعد قتلها، أو رميها في مجاري المياه، كنهر العاصي في حماة ونهرقويق في حلب، ليس ذلك فقط، بل بدأ عناصر الأمن وشبيحة النظام باختطاف الأطفال والنساء، بدأت تنتشر حوادث الاغتصاب التي اعترفت بها وقامت بتوثيقا الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بالتعاون مع منظمات حقوقية محلية. سوريا هي الدولة الوحيدة في العالم التي تستخدم ألغاماً مضادة للافراد، بحسب التقرير السنوي للحملة الدولية لحظر الالغام الارضية، وسوريا هي الدولة الوحيدة في العالم التي تستخدم صواريخ سكود متوسطة وبعيدة المدى في قصف التجمعات السكانية والأهداف المدنية، سوريا تجاوزت كل الخطوط الحمراء فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيماوية المحرمة دولياً، وهي ترفض أيضا استقبال اللجنة الدولية التي شكلتها الأمم المتحدة للتحقيق في الانتهاكات التي ترتكب في سوريا كجرائم حرب وجرائم ضد الانسانية.

آلة كذب النظام السوري برفقة القتل

نعيم نصار

تتابع حكومة النظام السوري ضخّ ما تستطيع من أكاذيب يومية في الحياة العامة التي حوّلها النظام بحله الأمني العسكري إلى جحيم فعلي لمن بقي على قيد الحياة، والسوريون (حتى الموالون) يعرفون أن نظامهم لا يصدق في شيء.

والأمر لا يحتاج إلى برهان كبير لتثبته، إنما فقط قراءة، نعم قراءة ما يقوله وزراء النظام ويعلنوه في وسائل إعلام النظام نفسه، فمع بداية الشهر السادس من العام الحالي، وتحديدا مع نهاية الأسبوع الأول من الشهر، أعلن النظام أنه (انتصر) في القصير على ما يسميه(العصابات الإرهابية)، وطبّلت وسائل إعلامه ومحللوه للخبر وكأنه انتصار على العدو الصهيوني، والمصيبة الكبرى مع هذا النظام أنه كلما أوغل في القتل والتدمير يصور كل خراب وتدمير على أنه من صناعة (العصابات الإرهابية)، ومنذ أكثر من شهر أراد النظام إكمال السيناريو فأرسل وفدا حكوميا برئاسة المهندس عمر غلاونجي نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات لزيارة القصير التي لم يبق فيها حجر على حجر حسب الصور التي بثها تلفزيون النظام ذاته، ومن فوق الدمار الذي تركته صواريخ النظام أرسل غلاونجي وعدد من الوزراء من هناك مجموعة تصاريح، ونشرت عدة وسائل إعلام كلامه بتاريخ ١٨-٦ -٢٠١٣ وفي البداية يذكر الخبر بأن غلاونجي كشف عن تحويل ٣٠٠ مليون ليرة إلى محافظة حمص لتوزيعها كسلف على المواطنين في القصير لمساعدتهم في إجراء أعمال الترميم والصيانة لمنازلهم ومحالهم التجارية التي تضررت جراء إرهاب المجموعات المسلحة.

من هنا نبدأ بالنقاش مع هذا التصريح، فالبيوت والمحلات تضررت فقط، بينما يتحدث لنا بعض أهالي القصير عن دمار شبة كامل طال معظم أحياء القصير، ما عدا الحي الشرقي الذي يحيط بمفرزة الأمن العسكري، وهذا الحي لم يسيطر عليه الثوار، إنما بقي تحت سيطرة قوات النظام، وال٣٠٠ مليون ليرة سورية هي سلف للمواطنين العائدين لبيوتهم حيث يراد إعطاء ١٠٠ ألف ليرة لكل أسرة، طبعا حتى تاريخه لم يعط أي مواطن قصيراوي أي مبلغ مالي.

فلنتابع الكذب عند السيد غلاونجي حيث يذكر أنه استمع وأعضاء الوفد إلى شرح مفصل عن واقع أعمال إعادة التأهيل والترميم في شبكات الهاتف والكهرباء والاتصالات وإزالة الأنقاض من الشوارع والأحياء التي تضررت جراء إرهاب المجموعات المسلحة ولاسيما المشفى الوطني والمشفى الأهلي اللذان تضررا بشكل كامل.(لاحظوا الدقة فقط المشفى الأهلي والوطني تضررا بشكل كامل) و(تضررا) لا تعني دمرا بشكل كامل!

إذا أعمال الترميم والتأهيل لم تتوقف مع أن النظام لم يدخل القصير إلا في ٨ -٦ بينما غلاونجي يزور القصير في ١٧-٦ ، فلنلاحظ مدى الاستخفاف بعقول السوريين .

ترى عن أي ترميم و تأهيل يتحدثون، بينما حتى كتابة هذه السطور لاماء ولا كهرباء ولا اتصالات إلا في الحي الشرقي الذي تحدثنا عنه، ومن عاد للقصير هم عشرات يعيشون على ضوء الشموع، يحتاج أي واحد منهم إلى سيارة خاصة ليتمكن من الحصول على الماء.

وزير الكهرباء الذي رافق غلاونجي تحدث عن (أيام) حتى تعود الكهرباء إلى القصير، وهذه أيام وأيام تمر ولا كهرباء، وهو نفسه تحدث في اللقاء عن (٨٠٠) مليون ليرة قيمة الأضرار التي لحقت بقطاع الكهرباء في القصير وكالعادة المسؤول هو (العصابات الاهاربية). ترى كيف استطاع السيد وزير الكهرباء تقدير الأضرار بهذه السرعة القياسية، أتكفي إطلالة منه مدتها ساعة لتقدير حجم الأضرار.. مع أن القصير على الأرض مدمرة بمعظمها ومعها كامل بنيتها التحتية.

ويتابع غلاونجي محفوظته الحكومية حيث طلب من مجلس المحافظة ومجلس مدينة القصير ومديرية الخدمات الفنية العمل لانجاز مخطط تنظيمي جديد لمدينة القصير بالسرعة القصوى لمساعدة المواطنين على إعادة بناء منازلهم ومساكنهم ضمن عملية الإعمار وإعادة البناء.

فنلاحظ السرعة القصوى التي يطلبها لإنجاز مخطط تنظيمي جديد، ترى هل سيشمل المخطط بيوت أهل القصير الذين شاركوا في التصدي لقوات النظام وهي تجتاح القصير وتدمره؟ أم لعل السرعة القصوى تعني عودة الشهداء الذين ماتوا من أهل المدينة؟

يتحدث أهالي القصير عن تواجد حديث لمخفر شرطة فيه عدة عناصر فقط، وعدد من موظفي البلدية في مكان آخر على أنهم بلدية. وهذا كل ما أنجزته الحكومة حتى الآن.

وقبل غلاونجي بأيام كان الحلقي رئيس حكومة النظام يصرح لتلفزيون النظام مطمئنا المواطنين: الاقتصاد السوري قوي والحالة الاقتصادية متوازنة والليرة مستقرة.. ماضون في تأمين الأمن والاستقرار، وأن الاقتصاد السوري اقتصاد قوي بمكوناته الإنتاجية والخدمية وبرصيد مصرفه المركزي من القطع الأجنبي والذهب، وأن الحالة الاقتصادية متوازنة والوضع الاقتصادي مستقر رغم الحصار والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. الحلقي الذي يتحرك في دائرة لا تتعدى الـ٥ كم في قلب دمشق، والذي لم يشاهد في مركز للنازحين داخل دمشق، ولم يشاهد طبعا ملايين السوريين في بقية المناطق هاربين من القصف والقتل، ولم يشاهد أو يسمع بمئات آلاف اللاجئين في مخيمات دول الجوار ولا يعني للحلقي تدمير قرى درعا ومناطقها وهو (ابن حوران) شيئا، ولا يعرف الحلقي أن أكثر من ٧٠٪ من الشعب السوري قد تخطى الفقر ودخل في مرحلة الجوع، هذا الحلقي يكمل معزوفة كذب النظام ويدعي أن الاقتصاد السوري قوي بمكوناته الإنتاجية، عن أي إنتاج يتحدث الحلقي، هل يتحدث عن آلاف الورش والمصانع التي توقفت في ريف دمشق، أم لعله يتحدث عن إنتاجية جيش النظام الذي يقتل يوميا بمعدل ٢٠٠ انسان من السوريين، ويهجر الآلاف ويدمر الممتلكات ويسرق المزارع والبيوت والمحلات.

أذكر أن أحد سجناء الرأي السابقين من الذين أمضوا أكثر من ١٦ سنة في سجونه، تحدث (لجريدة حرية)عن توقعه لمدى القتل والتهجير والاعتقال الذي يفعله النظام، لكن الذي لم يتوقعه مدى الكذب الإعلامي، ووصف هذا بكذب غير مسبوق في التاريخ. ويذكر الحلقي أن الليرة السورية في وضع مستقر ولا صحة لما يشاع عن تدهور وضعها. فعن أي استقرار يتحدث الحلقي؟ وهل يقصد استقرار معدل القتل اليومي لجيش النظام؟ أم لعله يقصد استقرار أعداد المعتقلين؟

الحلقي لا يريد أن يعرف أن سعر ليتر زيت المازولا قد صار ب ٧٠٠ ل.س، وان سعر صفيحة زيت الزيتون قد صار بأسعار البارحة ١٥٠٠٠ ألف ليرة، وصار الفروج حلما بالنسبة لأكثر من نصف الشعب الباقي في سورية، فقد وصل سعر الكغ حتى الآن ٥٠٠ ل.س. لكن الحلقي صرح في اجتماع نوعي عن حرص حكومته على تأمين مستلزمات العيش الكريم للمواطنين من خلال إعادة هيكلة الدعم! وهو يتحدث الحلقي عن اقتصاد قوي وليرة وضعها مستقر، والواضح أن آلة الكذب التي رافقت القتل والاعتقال مستمرة على لسان كافة المسؤولين الراكبين في مركب النظام المستمر في قتل الناس، ويتابع حاليا حرب إبادة من خلال التجويع المنهج الذي يمارسه على جميع الناس بمن فيهم مواليه. فهل من يفكر ويتعظ من الجالسين تحديدا في صف الموالاة؟.

حرية – العدد (٤٦) ٢٠١٣/٧/٢٢

أربعة ملايين سوري عاجزون عن إنتاج غذاء كافٍ أو شرائه

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «FAO» ٥ يوليو/تموز ٢٠١٣، روما:

حذّر تقرير مشترك بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «FAO»، وبرنامج الأغذية العالمي «WFP» من التدهور الشديد في أمن سوريا الغذائي على مدى العام الماضي، مُنبِّهاً إلى أن الإنتاج الزراعي السوري سوف يتدهور أكثر فأكثر على مدى الأشهر الاثني عشر القادمة في حالة استمرار الصراع الجاري.

وأورد التقرير المُعدّ كحصيلة لبعثة تقييم مشتركة للمحاصيل والأمن الغذائي أوفدها كلا منظّمة «فاو» وبرنامج الأغذية العالمي خلال مايو/ أيار ويونيو/ حزيران، أن «الإنتاج المحصولي والحيواني، وتوافُر الغذاء، وقدرة الحصول عليه تكبّدت جميعاً خسائر فادحة وعلى نحو متزايد في غضون السنة الماضية».

وذكر التقرير المشترك أن آفاق الأمن الغذائي خلال عام ٢٠١٤ في سوريا قد تتفاقم أكثر مما هي الآن في حالة تواصُل النزاع الراهن، وكشف عن أن «العديد من العوامل المضادّة تراكمت آثارها على قطاعي الماشية والإنتاج المحصولي؛ وعلى افتراض أن الأزمة الراهنة لن تُحسَم بعد فلسوف يتعرّض الإنتاج الداخلي على مدى الأشهر الاثني عشر المقبلة إلى أضرار حادة».

فرص محدودة

وقالت وكالتا الأمم المتحدة المختصتان بالغذاء، أن «هناك فرصة محدودة فقط لضمان ألا تفقد الأسر المتضررة بالأزمة، مواردها الحيوية من الغذاء والدخل».

وتنبأت البعثة المشتركة بأن احتياجات استيراد القمح ستبلغ نحو ١,٥ مليون طنّ لموسم ٢٠١٣ / ٢٠١٤ الجاري.

وبإنتاج من القمح يبلغ حالياً ٢,٤ مليون طنّ، تأتي الحصيلة أقل بنحو ٤٠ بالمائة عن متوسط الحصاد السنوي الذي تجاوز ٤ ملايين طنّ قبيل الأزمة، وبمقدار ١٥ بالمائة دون مستوى الحصاد المُقلَّص للفترة ٢٠١١ / ٢٠١٢. وذكر التقرير أن قطاع الإنتاج الحيواني أيضاً «إستُنفِد بفعل الصراع المستمر»، مضيفاً أن «إنتاج الدواجن من المقدَّر أنه تراجع بأكثر من ٥٠ بالمائة مقارنة بعام ٢٠١١، بينما هبطت أعداد الماشية والخراف بحدة».

تكاليف باهظة

وطبقاً للتقرير المعدّ شراكةً بين منظمة «فاو» وبرنامج الأغذية العالمي، يكمُن وراء انعدام أمن الغذاء الأُسري أسبابُ النزوح السكاني الهائل، وتعرقل الإنتاج الزراعي، والبطالة، والعقوبات الاقتصادية، وهبوط قيمة العملة الوطنية، وارتفاع أسعار الأغذية والوقود. وسجّل متوسط السعر الشهري لدقيق القمح أكثر من ضعفه خلال الفترة بين مايو/أيار ٢٠١١ ومايو/أيار ٢٠١٣، في العديد من مناطق البلاد. ومع النقص الخطير في الخبز بجميع أنحاء سوريا، شرع برنامج الأغذية العالمي بتوزيع دقيق القمح بدءاً من إبريل/ نيسان هذا العام.

ووقفت البعثة المشتركة بين المنظمتين على أن ما يعوِّق إنتاج الأغذية هو ارتفاع التكاليف، وانخفاض كميات المُدخَلات المتاحة، وتضرُّر الآليّات الزراعية ومرافق الخزن، وتهديدات العنف، ونزوح المُزارعين من أراضيهم. وحذّر التقرير من أن بعض المحاصيل يمكن أن تبور بلا أن يحصدها أحد. وتكبّدت قنوات الري ومعامل ضرب القطن بين البُنى التحتيّة الأخرى، الأضرار أيضاً. وتعمل مطاحن دقيق القمح والمخابز بطاقة جزئية أو توقّفت عن العمل تماماً. كما فاقَم من الوضع بشدة العقوبات المفروضة على

سوريا، مما أدّى إلى نقص المُدخلات الزراعية، ومواد حماية المحاصيل، ووقود الديزل، وقطع الغيار. كما شوهد نزوحٌ جماعي بالغ الضخامة من سوريا، خلال الأشهر الثماني عشر الماضية، بما في ذلك نحو ١,٦ مليون لاجئ مسجَّلين إلى الآن وثمة آخرون في انتظار تسجيلهم.

خطر الأمراض الحيوانية

وإذ يواجه القطاع البيطري صعوبات جمّة، ومع الشَح الخطير في لقاحات التطعيم الحيواني ثمة خطر جدّي من أن تنتقل الأمراض الحيوانية إلى البُلدان المجاورة.

وأوصت البعثة المشتركة بين المنظمتين الدوليتين بأن تجنّب مشكلة خطيرة في الصحة الحيوانية إقليمياً، إنما يتطلّب توفير لقاحات التحصين بسرعة وتوفير سلاسل الحفظ على البارد لتمكين توزيعها في حالة سليمة. وتتضمّن التوصيات الأخرى إصلاح مرافق البُنى التحتية، وتوفير المدخلات والأدوات، وتقديم المشورة التقنية، وإتاحة الأراضي لزراعتها بالنسبة للنازحين الذين اضطروا إلى هجرة سكناهم. ومنذ مطلع هذا العام قدّمت منظمة «فاو» دعماً لما يقرب من ٧٠٠٠٠ شخص، وتضمّنت المساعدات العلف الحيواني، ومجموعات الدواجن المتكاملة، والمجترّات الصغيرة، والبذور والأدوات. وفي حالة توافُر التمويل المنشود تعتزم المنظمة دعم ٢١٦٠٠٠ شخص آخر بمساعدات مشابهة. ومن خلال العمل مع المنظمات الشريكة في سوريا، نجح برنامج الأغذية العالمي في إغاثة ٢,٥ مليون شخص بمعونات غذائية في يونيو/ حزيران، ويخطّط لإغاثة ثلاثة ملايين آخرين خلال يوليو/ تموز. كما يمضي البرنامج بتصعيد الدعم اللوجستي وقدراته العملياتية لتغطية الاحتياجات الغذائية لأربعة ملايين نسمة بحلول شهر اكتوبر/ تشرين الأوّل. وبالإضافة إلى ذلك، يقدّم البرنامج معونة غذائية إلى نحو مليون لاجئ سوري فرّوا إلى البُلدان المجاورة.

وكانت منظمة «فاو» قد وجهت نداءً عاجلاً لتعبئة مبلغ ٤١,٧ مليون دولار لمساعدة ٧٦٨٠٠٠ شخص. وحتى الآن، لم تتلق سوى ٣,٣ مليون دولار، أو أقل من ١٠ بالمائة. وتمسّ الحاجة إلى هذه التمويلات لإتاحة البذور والأسمدة، والتجهيزات البيطرية، وتنفيذ برامج النقد مقابل العمل.

ويُعدّ دعم موسم الزَرع المقبل حاسماً على نحو خاص. والمتعيّن ضمان التمويل فعلياً بحلول شهر أغسطس/ آب، لكي توضَع الأسمدة والبذور في أيدي المزارعين لتمكينهم من المباشَرة بالعمل في مطلع اكتوبر/تشرين الأوّل. وبدون مثل هذا الدعم، ستعجز أعداد كبيرة من المزارعين عن إنتاج القمح من الآن إلى أواسط عام ٢٠١٥.

ويسعى برنامج الأغذية العالمي إلى تعبئة ما يتجاوز ٢٧ مليون دولار بصفة أسبوعية، لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان المتضرّرين من جرّاء الصراع الجاري سواء داخل سوريا أو في البلدان المجاورة. وبموجب خطّة الاستجابة الإنسانية المُراجَعة لمساعدة سوريا «SHARP»، يحتاج برنامج الأغذية العالمي لتنفيذ عملياته داخل سوريا إلى ما مجموعه ٤٩٠ مليون دولار حتى نهاية عام ٢٠١٣. وبالنسبة للفترة يوليو/ تموز – سبتمبر/ أيلول، لا تغطي الموارد المتاحة إلى هذه اللحظة أكثر من ٤٨ بالمائة من عمليات البرنامج المطلوبة في سوريا.

للإطلاع:

www.fao.org/news/story/ar/item/179569/icode

شاهد من أهله

ياسر عطا الله

في الأسبوع الماضي خرج صوتان غربيان ليقولا لنا ما نعرفه وما نردده منذ أكثر من سنتين.

في لندن حذر رئيس أركان الجيش البريطاني، ديفيد ريتشاردز، بأن فرض منطقة حظر جوي فوق الأراضي السورية لن يكون كافياً من دون تدخل عسكري للسيطرة على الأرض. وقال ريتشاردز في مقابلة مع صحيفة (دايلي تلغراف) البريطانية: «يجب أن نكون قادرين كما فعلنا بنجاح في ليبيا على ضرب أهداف على الأرض. يجب تدمير دفاعاتهم الجوية»، مشدداً على ضرورة إقامة منطقة سيطرة على الأرض وتدمير دبابات وناقلات جند. وختم القائد البريطاني بالقول: «إن أردتم تحقيق المفعول المادي الذي يطالب به البعض، يجب أن تكونوا قادرين على ضرب أهداف على الأرض وبالتالي فسوف تذهبون إلى الحرب إن كان هذا ما تريدون».

وفي واشنطن أدلى مستشار مجلس الأمن القومي السابق إليوت أبرامز بشهادته أمام لجنة الخدمات المسلحة في مجلس النواب. وكان ملخص ما قاله هو أن سوريا هي أهم وكيل لإيران، وأن ما يحدث فيها هو معركة ضد الهيمنة الإيرانية، مؤكداً أن سقوط النظام السوري سيمثل هزيمة ثلاثية لقوى الشر في المنطقة وخارجها، المتمثلة في روسيا وإيران وحزب الله.

لم يقل هذان المسؤولان إن الأزمة السورية باتت معقد للغاية بحيث لا يجدي معها أي حل، ولم يقولا إن التدخل الدولي غير متاح بسبب قدرات هائلة يملكها النظام، أو بسبب وجود جماعات متطرفة، أو بسبب وجود انقسامات اثنية وطائفية قد يعمقها التدخل ويفجر صراعاتها..

ريتشاردز أشار ببساطة إلى التجربة الليبية، ملمحاً إلى أن النجاح الذي حققه التدخل في ليبيا يمكن تكراره في سوريا. أما أبرامز فرأى أن التدخل ليس متاحاً وحسب بل ومفيد جداً وله مكاسب عديدة..

ولكن للأسف الشديد فإن هذين المسؤولين صارا خارج دائرة القرار في بلديهما، فأبرامز مستشار سابق لمجلس الأمن القومي الأمريكي، أما ريتشاردز فقد صار قائداً سابقاً للأركان البريطانية بعد يوم واحد من تصريحه للصحيفة البريطانية، إذ كان يعد أوراق تقاعده فيما هو يتحدث عن سوريا..

ومع ذلك فإن حديثي ريتشاردز وأبرامز ليسا بلا فائدة، فهما يدحضان الرواية التي استقر عليها الغرب منذ نحو شهرين، ومفادها أن الوضع في سوريا قد وصل إلى مرحلة لا يجدي معها التدخل ولا حتى مؤتمر للسلام (جنيف٢)، وبالتالي فليس بالإمكان إلا التعايش مع هذه «الحرب الطويلة»، ومراقبتها عن بعد مع تطويق انعكاساتها على المنطقة..

هذه الرواية الغربية المتهافتة لا تعكس خوفاً أو عجزاً وقلة حيلة، وإنما تنطوي على نظرة ميكيافيلية تعلي من شأن الغاية، وتبرر الوسيلة، حتى لو كانت هذه الوسيلة هي حرب مدمرة ستفضي إلى كارثة إنسانية غير مسبوقة.

ليس في سوريا نفط مثل الذي في ليبيا، وليس فيها يورانيوم مثل الذي في مالي، وليس فيها أي مصالح مباشرة يخشى الغرب ضياعها.. إذاً فلتترك وشأنها، وليجلس الغربيون ليراقبوا المأساة، علها تنضج لهم صفقة مناسبة مع إيران، وربما روسيا.

واشنطن: التعايش مع حرب سورية طويلة

محمد سليم

لا يمكن للغموض الأمريكي أن يبقى، بعد سنتين ونصف، غموضاً..

لقد بدأ الموقف الأمريكي بالاتضاح شيئاً فشيئاً، والخطوات (بل الأصح: اللا خطوات) التي تتخذها الإدارة الديمقراطية تفصح عن المخبوء وراء الكواليس..

لقد أوقف الأمريكيون خطتهم لتسليح الجيش الحر، ثم قادوا حملة ضغط على الدول الأوربية لتحذو حذوهم، وقد أثمرت هذه الحملة بتراجع فرنسا عن صفقة سلاح إلى دولة عربية كانت ستأخذ طريقها إلى أيدي المعارضين السوريين، كما انصاعت بريطانيا فأعلنت صراحة عدم نيتها الاستمرار في خطة التسليح التي تتحدث عنها منذ أشهر طويلة..

وبالمقابل فإن الإدارة الأمريكية تبدي لامبالاة إزاء مؤتمر جنيف٢ وهي تسعى إلى تأجيله حتى أجل غير مسمى، بل وإلى تطييره، أي أنها لا تريد الانخراط في الحرب كما لا تريد الانخراط في عملية سلمية.. فما الذي تريده واشنطن؟

قيل بداية إن واشنطن تحاول استرضاء موسكو في الملف السوري من أجل تعويضها عن خديعة ليبيا وكذلك من أجل كسبها كشريك في ملفات أخرى أكثر إلحاحاً، ولكن هذا الافتراض فقد معناه ووجاهته في ظل غياب أي خطة واضحة لروسيا، وغياب أي ملامح لتنسيق مشترك فعال بين الطرفين..

مع انطلاق الثورة السورية قالت واشنطن أنها تتريث لاستجلاء الأمر ولمعرفة ما إذا كان النظام مستعداً للقبول بإصلاحات مرضية، ومع عسكرة الثورة قالت أنها تتريث لمعرفة طبيعة المقاتلين وانتماءاتهم، ومع دخول قوى متطرفة إلى الساحة (بعد نحو سنة على انطلاقة الثورة) قالت أنها تتريث للتأكد من أن دعمها لن يذهب إلى الأيدي الخطأ. وعندما طولبت بالحظر الجوي قالت أنها تتريث للتحقق من أن هذه الخطوة ليست مبكرة، ثم عندما ازداد المشهد تعقيداً قالت أن هذه الخطوة صارت متأخرة..!

اليوم وصلت الأزمة السورية إلى مرحلة التقسيم.

الأكراد يزمعون إقامة حكومة خاصة بهم (قد يرأسها صالح مسلم)، ودولة الشام والعراق الإسلامية تريد إقامة دولتها في مناطق من شمال وشرق سوريا، والنظام بدوره، وبعد أن يأس من استعادة سيطرته على كامل التراب السوري، يحاول اليوم تأمين دويلة على جزء من سوريا يشمل دمشق وريفها وحمص والساحل والسويداء..

هذه المستجدات دفعت الإدارة الأمريكية إلى إعلان تريثها مجدداً، ليس فقط في تسليح الجيش الحر، بل وفي بحث أي مسعى جدي للتوصل إلى حل.

تقول مصادر ديبلوماسية في العاصمة الأميركية إن البيت الأبيض «غير مستعجل ويتريث في أي قرار تصعيدي حيال سورية»، وأن القيادات الأميركية تنظر إلى الأزمة في نطاق «نزاع سيستمر سنوات عدة، وأنها تحاول التكيف مع هذا الأمر».

وينظر مراقبون إلى وصف رئيس هيئة الأركان، الجنرال مارتن ديمبسي، الأزمة السورية بأنها «مسألة عشر سنوات»، على أنه التعبير الأصرح عن موقف البيت الأبيض وأوباما. وديمبسي هذا رفض مؤخراً اقتراحاً من وزير الخارجية، جون كيري، بضرب الممرات الجوية للنظام، وفضل أقل قدر من التدخل في الأزمة التي يراها شديدة التعقيد..

التريث، إذاً، لم يكن استعداداً لتحرك ما، بل هو موقف استراتيجي مقصود لذاته. إنه جوهر الموقف الأمريكي إزاء سوريا، ما يعني أن التطورات التي عقدت الأزمة لم تفاجئ الأمريكيين وإنما كانت ضمن الحسابات منذ البداية..

واشنطن أرادت بتريثها أن تجعلها حرب عشر سنوات أو عشرين.. ولكن لماذا؟

ربما علينا أن ننتظر عشر سنوات حتى نعرف الإجابة.

حرية – العدد (٤٦) ٢٠١٣/٧/٢٢

على تشفا السيناريو الأفغاني

هشام القاسم

حتى الشهر الخامس من العام المنصرم، ظلت جبهة النصرة أشبه بالشبح، الجميع يتحدث عنها ولكن لا أحد كان بإمكانه إثبات وجودها. وقد أتاح هذا الوجود الشبحي مجالاً فسيحاً للروايات الملونة برغبات قائليها وانحيازاتهم..

ولكن، وشهراً فشهراً، راح الشبح يمتلئ دماً ويكتسي لحماً.. لقد صار وجوداً حقيقياً ملموساً، بل ولاعباً أساسياً في الأزمة السورية، فالجبهة التي بدأت ببضع مئات من المقاتلين (بين ٥٠٠ و٧٠٠) شهدت تنامياً سريعاً في عددها وعدتها، إذ قفز عدد منتسبيها، بعد منتصف العام الماضي، إلى ٤٠٠٠ مقاتل، ثم إلى عشرة آلاف مع نهاية العام، واليوم ثمة من يرى أن العدد ارتفع إلى أكثر من ذلك بكثير.

وإلى جانب (النصرة) نشأت تنظيمات عديدة ترفع شعارات دينية وتتبنى نهجاً إسلامياً يتراوح بين «الإسلام المعتدل» و«السلفية»، فكان هناك (كتائب أحرار الشام) التي قالت في بيانها التأسيسي أنها تشكلت بوصفها «كتائب ومجاميع مؤمنة، علنية الوجود، أطّرَ الإسلام عملها، مستقلة، وليست امتداداً لأي تنظيم أو حزب أو جماعة، تقاتل في سبيل الله تذود عن حياض الدين وتذب عن المستضعفين»...

ولواء (صقور الشام)، وهو بحسب قائده، أحمد عيسى الشيخ، يهدف إلى «إسقاط النظام ثم بناء دولة إسلامية معتدلة».. وكذلك لوائي (الإسلام) و(التوحيد)، إضافة إلى العديد من التنظيمات التي تتبنى شعارات وأهداف مماثلة.. وقد انضوت بعض هذه التنظيمات في جبهات موحدة مثل (جبهة ثوار سوريا) و(الجبهة الإسلامية لتحرير سوريا)..

تميزت التنظيمات الإسلامية، وخاصة جبهة النصرة، بحسن التنظيم، كما بدا أنها تملك مصادر تمويل سخية (يرجح أن يكون معظمها من شيوخ خليجيين)، ما جعلها تحصل على الكم الأكبر والنوع الأفضل من السلاح..

هكذا خاضت (النصرة) معارك ناجحة، وحققت إنجازات ميدانية جعلتها تحظى بسمعة قتالية حسنة، وبشعبية واسعة نسبياً، ففرضت وجودها على معادلة الحرب الدائرة في سوريا، وصارت رقماً صعباً عصياً على التجاهل..

منذ البداية ساد الحذر والتذبذب علاقة المكون السلفي الجهادي ببقية مكونات المعارضة المسلحة (المنضوية في معظمها تحت تسمية الجيش الحر)..

كتائب عديدة من الجيش الحر لم ترض بالتعاون مع تنظيمات متشددة، ولكنها آثرت السكوت على أنشطتها وتجنبت الصدام معها، من منطلق تأجيل أي معارك هامشية تحيد بها عن معركتها الأساسية ضد النظام..

كتائب أخرى قبلت بالتعاون التكتيكي المؤقت مع بعض المكونات التي ترفع شعارات دينية تشي بالتطرف، دون أن يصل ذلك إلى الإقرار بهذه الشعارات أو السير تحت رايتها..

بل إن بعض هذه الكتائب وجدت نفسها في صدام مع تشكيلات سلفية متطرفة، مثلما حدث لكتائب الفاروق التي خاضت مواجهة محدودة مع إحدى هذه التشكيلات..

غير أن هذا المشهد القائم على التعايش الحذر والهش، بدأ يتغير على وقع تطورات لاحقة، كان أولها إعلان قائد جبهة النصرة، أبو محمد الجولاني، انتماءه الصريح إلى تنظيم القاعدة وولاءه إلى زعيمه أيمن الظواهري.. ثم دخول دولة العراق الإسلامية على الخط، وهو ما انتهى ببروز (دولة العراق والشام الإسلامية) وتصدرها للمشهد..

مبكراً، ارتفعت أصوات، من مصادر مختلفة، تطالب الجيش الحر بالتصدي لجبهة النصرة، وغيرها من التنظيمات المتشددة، وقتالها حتى القضاء عليها، أو على الأقل، إخراجها من صفوف الثورة، وبالتالي من الأراضي السورية..

فهذه الجماعات «التي تقاتل النظام الأسديّ بكفاءة.. إنّما تقاتل الثورة بكفاءة أكبر، مطيلةً عمر النظام الذي تقاتله، وممعنة في تفتيت مجتمع مفتّت أصلاً..».

واقترح البعض على المعارضة السورية المسلحة أن تقوم بهذه المقايضة: «تطلب من القوى الغربيّة درجة أعلى من الدعم العسكريّ مقابل أن تتولّى التخلّص من (النصرة) وشبيهاتها».

وقد رأت قيادات في المعارضة السياسية والمسلحة أن هذه المطالبات تمثل وصفة مؤكدة لتعميق الكارثة، فأن تشرع المعارضة بمحاربة النصرة، يعني أن تشرع بـ «اقتسام جلد الدب قبل اصطياده»، فلا تفعل بذلك إلا إتاحة الفرصة أمام هذا الدب لأن يبطش بها وبالنصرة معاً.. لاسيما أن أنظمة حديدية، وأجهزة استخبارات عالمية، قد احتاجت سنوات طويلة لمحاصرة شبيهات النصرة، فماذا عن جيش الثورة السورية، الذي يعاني من نقص العدد والعتاد، وكذلك نقص الخبرة في محاربة الإرهاب؟.

وكان رأي هذه القيادات أن الحل الأمثل هو إبقاء الحال على ما هو عليه: عزل كتائب الجيش الحر عن جبهة النصرة، والتنصل من شعاراتها، مع تجنب الاحتكاك بها، وتركها تقاتل النظام بطريقتها..

لكن مياهاً كثيرة جرت غيرت الواقع، وجعلت هذه المعادلة صعبة التطبيق، فبعد أن تمكن الثوار من تحرير أجزاء واسعة من الأرض (في الشمال والشرق) وصار مطلوباً منهم إدارتها، برزت الخلافات الحادة وظهرت الأجندات المتناقضة، وخاصة مع استعجال التنظيمات المتشددة في تطبيق مشروعها الإسلامي ولو بالقوة.

وقد بدا واضحاً أن (دولة العراق والشام الإسلامية) قد جاءت بأجندة معلنة لا مكان فيها للتعاون مع الجيش الحر (العلماني) ولا حتى لتحييده، وهكذا راحت (الدولة) تمارس استفزازاً مكشوفاً توجته باغتيال عدد من قادة الجيش الحر. أما التطور الأبرز فهو ما أعلنه، الأسبوع الماضي، مصدر رفيع في الجيش الحر، الذي صرح لجريدة (الشرق الأوسط) اللندنية بوجود معلومات موثوقة عن مشروع للقاعدة ممثلة بـ (دولة العراق والشام الإسلامية) لإنشاء دولة في الشمال السوري عبر السيطرة على كل المنافذ الحدودية مع تركيا من الشرق والشمال، والقضاء

على الجيش السوري الحر في المنطقة، مشيراً إلى أن «نقطة الصفر لتنفيذ الدولة هجومها على مواقع الحر ستكون في أول أيام عيد الفطر» وأن معبري «باب الهوا وحارم سيكونان الهدفين الأساسيين، الأول للإمساك بمصادر السلاح والذخيرة، والثاني للإمساك بالمال من خلال تهريب النفط الخام».

وقال المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه: «بحسب ما علمنا من عناصر اخترقنا بها الدولة الإسلامية فإن تنفيذ هذا المخطط بدأ منذ نحو أسبوع مع ذبح القائد في (الحر) فادي القش وأخيه وصولاً إلى اللاذقاني، وسيستمر لشهر أو شهر ونصف وصولا إلى أول أيام العيد».

وإذ شدد المصدر على السعي إلى الجلوس والتحاور مع الدولة الإسلامية لتجنب حمامات دم ومعارك تنعكس سلباً على مواجهة النظام، فإنه ختم بعبارة متشائمة: «مهما فعلنا. بالتأكيد ستكون هناك حرب بيننا وبينهم».

إذاً ها نحن نقع في المحظور، ونقف على شفا حرب جانبية ستفضي حتماً إلى نتائج كارثية تشتت جهود الثورة وتقوض جهودها من أجل الهدف المنشود.. فما الذي أوصل الأمور إلى هنا؟

لا شك أن الجيش الحر يتحمل قسطاً من المسؤولية بسبب ضعف تنظيمه وطغيان الارتجال على أدائه، ولكن السبب الأهم هو خذلان هذا الجيش من قبل من يدعون أنهم أصدقاؤه، إذ حظروا عنه الأسلحة والمعونات، وحاصروا مصادر تمويله، فيما ظلت الأموال والأسلحة تتدفق على التنظيمات المتشددة..

غير أن هذا لا يعني أن الخروج من المأزق يتمثل فيما يطالب به البعض من دعم للجيش الحر بالأسلحة والعتاد، فهذا لم يعد يكفي لمجابهة عدوين قويين في واقت واحد..

التدخل الدولي الفاعل والحاسم (أقله بحظر جوي) هو الكفيل بإيجاد المخرج، ومن دون هذا التدخل فإن سوريا مقبلة على أن تكون أفغانستان أخرى، ولأمد لا أحد يعلم طوله.

«سوريا يا حبيبتي».. أغنية تلوّنت بإيقاع الثورة

ولم نزل نحلم بنسخة ترسم مستقبل ثار السوريون لأجله

يارا بدر

سوريون كُثر يعرفون أغنية «سورية يا حبيبتي»، إلاّ أنّها في المستوى الفردي والخاص جداً من الأغاني التي تعيدني في الذاكرة إلى واحدة من الرحل المدرسية، حين كنّا مجموعة طلبة في المرحلة الثانوية الأولى، في القسم الأخير من باص العودة الذي يحتله دوماً «المشاغبون» نغني ونضحك. في ذلك المساء الربيعي غنّينا أطفالاً لا نفقه الكثير أبعد من خطورة نتائج الامتحانات على رتم حياتنا اليومي: (سوريا يا حبيبتي.. أعيدي لي كرامتي.. أعيدي لي هويتي..) وضحكنا.

كلمات بدّلناها وكان من الممكن أن تكّلفنا حياتنا، أو تعذيباً يشوّه أرواحنا ويبدّل كل إمكانيات الحياة لدينا، كما حدث مع أطفال درعا الذين أطلقوا شرارة الثورة السورية بكلمات خطّوها بكل عفويّة الأطفال على جدار، فلا نحن ولا هم- على ما أعتقد- تخيّل لثانية أنّ وحشيّة كالتي عرفها أولئك الأطفال تعيش ملاصقة لنا. فهذه الأغنية التي أُنشِدت إبان حرب عام ١٩٧٣ بين سوريا وإسرائيل تقول كلماتها: (سوريا يا حبيبتي أعدّتي لي كرامتي.. أعدتي لي هويتي).

كذلك قد يُفاجئ البعض بمعرفة أنّ الأغنية التي لطالما أُعيدت على مسامعهم في كل احتفال وطني، وما كان أكثر الاحتفالات في بلد الأمجاد الغابرة، قد رسم اللحن الحماسي لها ووضع كلماتها التي تغازل كلّ سوري المخرج والملحن اللبناني (محمد سلمان ١٩٢٢-١٩٩٧)، وأنّ ذاك الصوت النسائي الناعم والقوي في مزيج غريب هو للفنانة اللبنانية (نجاح سلام ١٩٣١) وهي تغني في تناوب هارموني خاص مع لفيف من الفنانين العرب

٢٠١١/٠٧/٢١ قدّم كل من ناصيف زيتون، شهد برمدا وحسام مدينة صوتهم للأغنية التي حملت الفيديو الخاص بها على موقع «يوتيوب»، صور السوريين الذي تجمّعوا في أوتستراد المزة يرفعون علم سوريا بنجمتيه الخضر وألوانه الحمراء والسوداء، وصورة لتمثال يوسف العظمة الذي خرج مع قلائل يواجه قوات الاحتلال الفرنسي بعتادها وعدّتها.

إلاّ أنّ التبدّل الحقيقي الأول ربما كان في الأغنية التي ظهرت بتاريخ ٢٠١١/٠٥/١١ أي بعد أقل من شهرين على انطلاقة الثورة السورية في آذار ٢٠١١، وهي تحمل صوتياً نفس الكلمات واللحن القديم، لكن مرفقة بصرياً بكلمات طُبِعَت فوق الصور التي لم تزل في حينها تحتفظ بالعلم الرسمي للدولة السورية وعليه إشارات وكلمات الثورة بالإضافة إلى الشعارات التي رُفِعَت في تلك المظاهرات ومنها (عاشت سورية حرة كريمة)، صور أوائل الشهداء، وصور المتظاهرين عُراة الصدور، هذه الصور تعود إلى زمن الثورة السلمي. حين كان الكثيرون يتساءلون أين العرب ممّا يجري؟ حين كانت الهتافات لوحدة الشعب السوري، ضدّ التعذيب وحكم حزب البعث المُطلق للدولة والمجتمع، وحين كان العلم واحداً ولكن أكثر من مئة شهيد كانوا قد سقطوا بحسب ما تنوّه إحدى اللافتات في الفيديو وأكثر من ١٥ ألف معتقل.

تقول الكلمات الجديدة:

(سوريا يا حبيبتي ... أعيدي لي كرامتي ... أعيدي لي هويتي. لا للقتل لا للإجرام، لا الكذب لا الإعلام، سيوقفون ثورتي. قتلتم رجالنا، سرقتم أموالنا، وتُسفكُ دماؤنا. شرّدتم أطفالنا، وشعبنا يسير، لنصره الكبير. مُبشراً بعودتي، ورافعاً كرامتي، مُجدّداً هويتي. الآن الصمت العربي، تنكروا لثورتي، كرامتي، حريتي، عروبتي؟!! رصاص بندقية، يقتل الحرية، في بلدتي الأبية. سوريتي تحيّ كلّ ثائر، وتنده الأحرار والحرائر، وشعبك العظيم سيبقى ثائر، لينتصر ليرفع البشائر).

تبدّل كان لا بُد وأن يُلامس هذه الأغنية العريقة في تاريخ الأغاني الوطنية السورية، بعد أن غدا قسماً كبيراً من الشعب يتساءل عن هويّة جيشه الوطني، الذي حارب الأعداء في تشرين ١٩٧٣ وقت ظهرت الأغنية، واليوم يوّجه رصاص بنادقه على على الشعب الثائر، لأنه يطلب الحرية والكرامة. تبدّل كان لا بد أن يتجاوز استبدال مفردة «البعث» وسؤال العروبة، والطفلة الفلسطينية التي تشير الأغنية أنها تنادي سوريا، هي اليوم طفل سوري معتقل أو مقتول برصاص قنّاص، ولاحقاً مُهجّراً بدوره في تطابق ساخر مع الأصل القديم وربما في شروط تهجير أقسى وأسوأ عند النظر إلى حال «الزعتري» في الأردن.

٢٠١٢/٠٣/١٠ قدّمت فرقة «المندسين» عملها على الأغنية القديمة لتتحوّل إلى:

(سوريا يا حبيبتي، أعيدي لي كرامتي، أعيدي لي هويتي. بالحب والوفاء، وصرخة الإباء، أنير دربَ ثورتي. سماؤها رداؤنا، وأرضها بقاؤنا، وحبها عزاؤنا، تجري به دماؤنا. وشعبنا يسير، لنصره الكبير، مبشراً بعودتي، ورافعاً كرامتي، مجدداً هويتي. الآن أمضي لغدي، حريتي مِلكُ يدي، مِلكُ يدي... حريتي. رصاص بندقية، لن يقتل الحرية، في أمتي الأبيّة.

يا شعبنا يا فخر كل ثائر، يا قلعة الأحرار والحرائر. برغم كل القمع والمجازر، صمودكم قد حرّك الضمائر. أعاد لي كرامتي، أعاد لي حريتي، أعاد لي هويتي.

إلى متى السكوت يا عروبة، عن هذه المجازر الرهيبة. وحيدةً يا شـام يا سـليبـة، لا تخضعي للذل يا حبيبة).

لاحقاً تبدّل شكل الثورة ذاته، ولم تتبدّل هويتها. قد تتغيّر شعارات البعض من دولة الكرامة والمواطنة إلى دولة الخلافة الإسلامية ومن وحدة الشعب السوري العظيم إلى مطالب ومشاريع التقسيم، لكن الجوهر لم يزل ثورةً شعبية لأجل الكرامة والحرية، حتى بعد أن رفع السوريون على بعضهم النار وأعلنوا الحرب في سلسة مفتوحة حتى اللحظة من العنف والعنف المُضاد.

وعليه ظهرت بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٦ أغنية «سوريا يا حبيبتي» بصبغة دينية، وبصوت وأداء يُقارب أكثر ما يفعل أداء مُنشد ديني. تبدّل اللحن حتى كاد يغيب ولم يبق منه سوى الخطّ الأساسي، وتغيّرت الكلمات إلى: (سوريا يا حبيبتي لن تستكين ثورتي حتى تعود كرامتي، وسنمضي للأمام، شعارنا السلام، يا ربّ بارك ثورتي. ثوري دمشق حُرّةً أبيّة، هبّي أيّا حلب إلى الحرية، نمضي فهذي حمصنُا الأبية، حملت لواء الثورة الجليّة، تنادي يا أحرار، هبّوا لنحمي الدار... الله أكبر إنني عن ثورتي لن أنثني.. دُكوا سجون المعتدي وحطموه باليدي..) ترافقها في المقدمة خلفية من هتاف إحدى المظاهرات: (الشعب يريد..)، ثمّ يرافقها صوت رائد يُعلن انشقاقه عن الجيش السوري النظامي. هتاف آخر وصوت آخر.

هي أغنية، لا يزال ورغم كل العنف الوحشي الذي يعيش السوريون تحت وطأته اليوم، ورغم الحصار وغلاء المعيشة الذي بدأ يخنق حتى العاصمة دمشق، ورغم مئات آلاف المعتقلين وآلاف الشهداء لم تزل اغنية «فرقة المندسين» تتصدر أعلى نسبة مشاهدة. ولم نزل كسوريين يؤمنون بواحد من أقدم شعارات الثورة (دم السوري على السوري حرام) نأمل بظهور نسخة أخرى، ترسم غداً نحلم جميعنا به، غد سوريا التي ثار من أجلها السوريون في آذار من عام ٢٠١١، سورية حرّة أبية تضمن الكرامة لجميع مواطنيها على أساس دولة المواطنة.

الأمم المتحدة: الأزمة السورية هي الأسوأ منذ مذابح رواندا عام ١٩٩٤

المرصد السوري لحقوق الإنسان

أفادت تقديرات للأمم المتحدة بأن أعمال العنف التي تشهدها سوريا تسفر عن مقتل حوالي ٥٠٠٠ شخص شهريا. وأشار مسؤولون أمميون إلى أنّ معدلات نزوح اللاجئين السوريين وصلت إلى معدلات لم يشهدها العالم منذ أعمال الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤.

وقال إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان: «أصبحت انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية هي القاعدة في سوريا اليوم».

وقال المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتيريس إنّ حوالي ١,٨ مليون لاجئ سوري نزحوا منذ بداية عام ٢٠١٣، بمعدل ستة آلاف شخص يومياً. وأضاف: «لم نشهد مثل هذا التدفق من اللاجئين منذ أعمال الإبادة الجماعية في رواندا قبل حوالي ٢٠ عاما.» وأوضح غوتيريس أنّ نحو ثلثي اللاجئين السوريين المسجلين لدى المنظمة في كل من لبنان والأردن والعراق ومصر تركوا بلادهم منذ مطلع العام الجاري، وهو أمر غير مسبوق منذ مذابح رواندا.

مضيفاً أنّ نحو ٨٠٠ ألف شخص من قبائل الهوتو والتوتسي لقوا مصرعهم خلال الأحداث التي شهدتها رواندا بينما أحصت المنظمة الدولية ما يقرب من ٩٣٠ ألف شخص قتلوا في سوريا بين مارس/أذار ٢٠١١ وأبريل/نيسان ٢٠١٣ موضحا أن من بين هؤلاء القتلى أكثر من ٦٥٠٠ طفل.

وقالت منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية فاليري آموس إن حوالي ٦,٨ مليون سوري على الأقل في حاجة إلى مساعدات إنسانية ملحة، وحذرت من أن «العواقب الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنموية والإنسانية لهذه الأزمة خطيرة للغاية وتأثيرها الإنساني لايحصى ..... على الجيل الحالي والأجيال القادمة في سوريا».

للإطلاع:

http://www.syriahr.com/index.php?option=com__news&nid=7481&Itemid=2&task=displaynews#.UeiandLziiY

كاريكاتير العدد

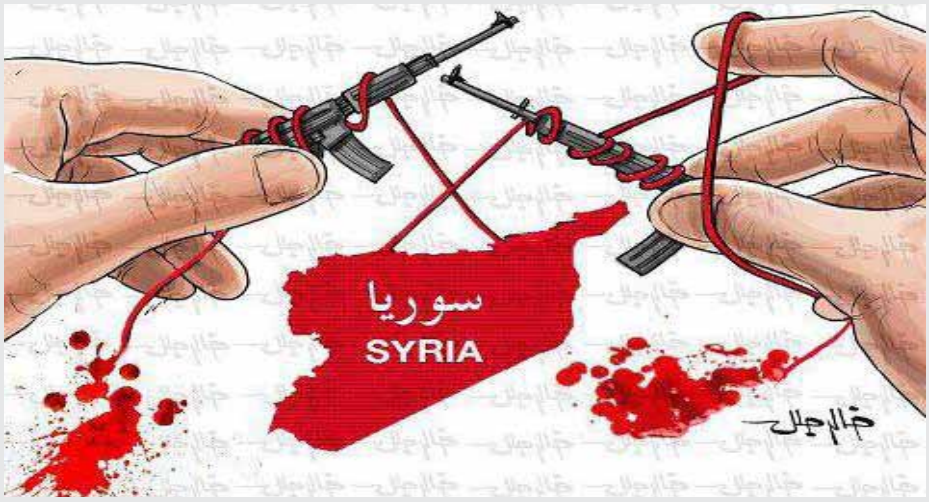

اعتقال الفنان التشكيلي يوسف عبد لكي اعتقال للحلم والحرية ونبض الحياة

جورجيت أسعد

اعتقلت قوات الحكومة السورية مساء يوم الخميس ٢٠١٣/٠٧/١٨ الفنان التشكيلي السوري يوسف عبد لكي من مواليد القامشلي ١٩٥١، عند حاجز الأمن السياسي قبل ٢ كم من مدخل مدينة طرطوس، مع كل من رفيقيه توفيق عمران وعدنان الدبس، وهم أعضاء في حزب العمل الشيوعي، حيث تم إقتيادهم إلى جهة مجهولة. علماً أنّ عبد لكي سبق إعتقاله في حملة إيار/ مايو ١٩٧٨ زمن الأسد الأب مع شقيقته صباح وصديقته هالة العبد الله قبل أن تصبح زوجته ورفاق كثيرون، أليتم إخلاء سبيلهم في الرابع من شباط/ فبراير ١٩٨٠ ضمن وهم أن يشتري النظام اليسار السوري في صراعه مع الأخوان المسلمين، وقد باءت مساعيه بالفشل، فعاود إعتقال رفاق حزب العمل في عام ١٩٨٢ وحتى تاريخه. حيث غادر يوسف سوريا إلى إسبانيا ثم فرنسا التي بقيّ فيها مُهجرّاً بشكل قسري قرابة ربع قرن من الزمن، ليعود في أول مرة إلى سوريا عام ٢٠٠٥، متابعا مسيرته النضالية والفنية من الداخل، وافتتح مرسمه في دمشق. حصل عبد اللكي على إجازة من كلية الفنون الجميلة بدمشق عام ١٩٧٦ وعلى دبلوم غرافيك/ حفر من المدرسة الوطنية العليا للفنون الجميلة في باريس عام ١٩٨٦ ثم الدكتوراه من جامعة باريس الثامنة عام ١٩٨٩ في فن الكاريكاتير، وكان قد بدأ رسم الكاريكاتير منذ عام ١٩٦٦ بتشجيع من والده الشيوعي السابق. يُعتبر يوسف عبد لكي من أوائل الفنانين السوريين الذين مزجوا ثقافتهم وإبداعهم الفني بنضالاتهم اليومية ومعتقداتهم الفكرية، فكان نموذج المثقف العضوي بتعبير غرامشي، والذي لم يفصل بين سلوكه وحياته وبين فكره واعتقاده، حيث كرس جلّ إبداعه لقضايا الإنسان والحرية، فقدم أهم رسومه بالأبيض والأسود التي تحتفي بجماليات فنية عالية من حيث الشغل على الفاصيل الصغيرة، كما تحتفي بقيم إنسانية عالية منافحة في سبيل الحرية والعدالة، وقد دفع يوسف وما زال يدفع ثمن هذه الخيارات حتى لحظة إعتقاله الأخيرة، إذ كان يوسف من أوائل الفنانين السوريين الذين عبّروا بشكل صريح عن تضامنهم مع الحراك الثوري في سوريا، مشدداً على أهميّة بقاء الحراك سلميّاً وعلى رفض العسكرة، كما شارك في العديد من النشاطات الثقافية والفنية لدعم الثورة السلمية داخل سوريا وخارجها، ولعل أهمها مساهمته مع فنانين آخرين في تأسيس رابط الفنانين التشكيليين الأحرار في سوريا، ضمن جهد لإستعادة العمل النقابي والنضالات المطلبية إلى مكانهما الطبيعي بعد أن سرقتهما سلطة البعث، وألحقت كل النقابات والاتحادات والجمعيات المهنية بالقيادة القطرية لحزب السلطة. وقد كتب الصديق الدكتور حسان عباس على صفحته الفيس بوك بمناسبة إعتقال يوسف عبد لكي الأخير:

أتساءل منذ سماعي نبأ اعتقالك إن كان معتقلوك يعرفون من أنت.

هل يعرفون أن الوطن ينبض تحت كل ضربة بقلم الفحم، وفي كل مسحة بممحاة تقوم بها في عملك؟

هل يشعرون حجم الحب الذي يستبطن كل كأس شاي وكل وردة وكل فردة حذاء أسكنتها لوحاتك؟

هل يتحسسون قوة الغضب الكامنة في كل رأس سمكة مقطوع، وكل عصفور ميت، وكل غرزة سكين؟

لا أظن أنهم يعرفون أو يشعرون أو يتحسسون، وإلا لكانوا خجلوا من أنفسهم.

الويل لهذا الوطن الذي يدفع طغاته بمبدعيه ومثقفيه إلى السجون أو المنافي أو القبور.

الويل لأمة تفقأ عينيها بيديها.

الويل لنا.....

عُدْ يا يوسف عُدْ، فالحرية ترسم بعض دروبها على يديك.